الحرف 29

waha2waha@hotmail.com
ذعار الرشيدي

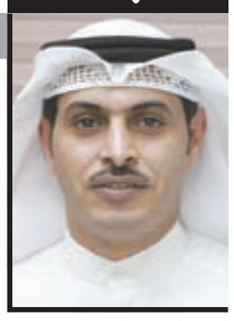

الحكومة.. تخفض الرواتب إلى النصف!

لا أعرف ما هي علاقة رواتب الموظفين وكوادرهم ودرجاتهم بانخفاض أسعار النفط اليوم، ومن المحاذير التي بدأت تطرحها جهات حكومية لخفض المصروفات عدم تعديل الكوادر والحد من المهمات الرسمية ووقف التوسع في الهياكل التنظيمية والأخيرة بالعربي تعني أن الحكومة تنوي جزئيا وقف تعيين المواطنين.

لا أعلم لم نحن المواطنين سواء موظفون أو «بطالية» من عليه أن يتحمل كارثة انخفاض أسعار النفط؟ طبعا كل هذا يحدث وسيحدث بالتزامن مع اعلانات غير مباشرة من مسؤولين كويتيين وخليجيين عن النية لرفع الرسوم ورفع الدعم عن بعض المواد، وفي ذات الوقت، أعني في ذات الوقت الذي تستعد فيه الحكومة ـ ولو تلميحا ـ إلى مد يدها الى جيوبنا جراء الانخفاض الذي لا دخل لنا فيه لا من قريب ولا من بعيد، تعلن الحكومة وبملء فيها وبتصريح واضح لا يقبل الشك على اثنين أنها مستمرة في خطة التنمية الثانية (طبعا الأولى لا أحد يعرف أين ذهبت)، وفي الوقت ذاته تستمر المنح والهبات، الأولى هو اعلان الحكومة رسميا وقف خطة التنمية وإعادة توجيه أموالها الى النواقص المالية التي يرون أنها ستظهر في حال استمرار انخفاض اسعار النفط.

□□□

الحكومة وبقراراتها «التلميحية» المنتظرة لرفع الرسوم ورفع الدعم وربما فرض ضرائب هي وبشكل غير مباشر تقوم بخفض رواتبنا إلى النصف، وهذه حقيقة. الحكومات السابقة لم تتدخل أبدا يوما في جنون أسعار الإيجارات التي تلتهم أصلا نصف دخل الأسرة الكويتية السنوي ولم تقم بمحاربة غول غلاء الأسعار، وتركت كل شيء يرتفع دون مبرر، واليوم عندما انخفضت اسعار النفط تركت كل شيء وأدارت بصر «تعديلاتها» نحو جيوب الموظفين.

□□□

25 عاما وأنتم تبحثون عن بديل للدخل عن النفط، واليوم عندما انخفضت أسعاره ألم تجدوا بديلا للتعويض سوى من جيوبنا؟

□□□

المسؤولية على الحكومة اليوم مسؤولية أخلاقية بالدرجة الأولى وهي ألا تحملنا مسؤولية انخفاض أسعار النفط وألا تحمل نفسها المسؤولية ايضا، بل عليها ان تخرج بإعلان صريح بأن دخل المواطن لن يمس وخاصة أن ملاءة البلد المالية ستظل بخير حتى لو وصل سعر البرميل إلى 40 دولارا وهذه حقيقة حسابية لا تقبل الشك.

□□□

بعيدا عن النظرة التشاؤمية العامة التي تحكم الأوضاع الحالية في ظل انخفاض سعر النفط، فالواقع أن الكويت ستظل بخير ولن يحدث شيء ولن تتوقف التنمية ولن يتم فرض ضرائب أو رفع الرسوم ونحوها، شهران فقط وستعود أسعار النفط إلى الارتفاع أو على الأقل سيتوقف انخفاض أسعار البترول.

جرس

samy_elkorafy@hotmail.com
سامي الخرافي

السجين

جمعتني الصدفة مع شخصية ثرية في أحد الدواوين ولاحظت عليها الشرود والتفكير، فسألت صديقي: ما الذي جرى لفلان اليوم؟ فقال لي: لقد خسر صفقة بالأمس ولهذا تراه مهموما رغم ما لديه من ثروة طائلة، فطرأ على بالي عنوان المقالة فقلت في نفسي يا ترى كم هم عدد «السجناء» الذين هم على شاكلته في يومنا هذا؟

سجين المال: يقول الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه (المال والبنون زينة الحياة الدنيا، والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا وخير أملا) سورة الكهف، لو نظرنا إلى من حولنا لرأينا الكثير ممن جعل تجميع المال هدفه الأول والأخير في هذه الدنيا وسعادته في جمع المال من مبدأ «المال عديل الروح» فمثلا نلاحظ البعض من الدكاترة للعيادات الخاصة لا يخرج بإجازة لسنين طويلة على اعتبار أن المرضى لا يرضون بغيره «طبيبا» ولهذا تراه يلغي فكرة الإجازة من قاموسه لا لشيء سوى إنها «حسبة» مادية فقط، ويقول في نفسه لو خرجت في إجازة لمدة شهر ياترى كم سأخسر وكم.. وعندها يلغي الفكرة وهكذا لسنوات طويلة وعندها يرى أن ظهره قد تقوس وشعره اصبح كله شيبا وهو لم يستمتع بالمال الذي جمعه بل الذي استمتع به أولاده وزوجته.. هل هذه الحياة؟

وأضف الى ذلك التاجر والموظف والبخيل والعامل، وغيرهم الذين لم يشعروا بأي معنى لتلك الحياة سوى أنهم كانوا حراسا لتلك الأموال فقط لا غير وينطبق عليهم قول الله سبحانه وتعالى: (شغلتنا أموالنا وأهلونا فاستغفر لنا).

سجين الفكر والرأي: نلاحظ هناك الكثير ممن يعتقد بأنه على الحق دائما وهو فوق الجميع عند مناقشته في أي أمر سواء كان سياسيا أو اجتماعيا أو دينيا، وكل من يخالفه ولا يتفق مع رأيه يتم وضعه في «البلاك لست» إنه الغرور والتكبر على الناس ويراهم «نكرة» مما يجعل الكثيرين ممن حوله ينفرون منه.

سجين المظاهر: المثل الكويتي «كلنا عيال قرية، وكل يعرف أخيه» هذا المثل البسيط يجعلك تقول لفلان أو فلانة نحن نعرف ظروفكما حق المعرفة فلماذا التظاهر بما هو ليس لكما وتريدان أن تقلدا أصحاب الثراء في كل شيء؟ فالله سبحانه وتعالى قد قسم الناس الى طبقات.. فلماذا تقلدونهم في أسلوبهم وحركاتهم وحتى أصواتهم؟ هؤلاء المقلدون اعتقدوا أن هذا النهج هو ما يجعلهم من علية القوم للأسف، والمثل الكويتي يقول «الثوب اللي أطول منك يعتك» (يعتك: يوقعك).

سجين الوسواس : يقول رب العزة والجلال (ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه) فتجد هناك الكثير ممن يخاف من المستقبل رغم إنه عالم مجهول وهناك الكثير والكثير ممن يخاف من إصابته بالمرض ويحرص من كل شيء خوفا من الإصابة «وكم من صحيح مات من غير علة ... وكم من سقيم عاش حينا من الدهر».

وأعتقد بأن هناك الكثير ممن يدخلون ضمن قائمة «السجين » فلا يتسع المجال هنا لذكرهم ولكن ما نريد أن نقوله لهم: هو أن تحرص على ألا تسجنك الحياة بهمومها.. بتهم أنت منها براء، أطلق العنان لنفسك وفك قيودها ولا تكون أسيرا لها، وجدد حياتك وغير أسلوب معيشتك، اختل مع نفسك وراجع أمورك فسوف تجد أن الدنيا لا تساوي جناح بعوضة، بيدك أنت مصيرك لا بيد غيرك فاختر ما يناسبك إما السعادة أو التعاسة.

ساطنة حرف

gstmb123@hotmail.com
طارق بورسلي

100 ألف رخصة قيادة.. باطلة

قرار مستحق لنائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ محمد الخالد في تغيير بعض مواد قرار منح رخص القيادة لغير الكويتيين وتعديله بالكامل، والقرار كونه مستحقا لأنه يطابق الواقع ويحل مشكلة مرورية نشهدها كل يوم، والقرار في مادة رئيسية منه رفع سقف راتب المستحق لرخصة القيادة إلى 600 دينار، وكذلك ربط مدة سريان الرخصة بالإقامة وحصر الحصول عليها على الجامعي، وهذا استحقاق كبير كنا ننتظره، أعني استحقاقا لكل سكان الكويت وافدين ومقيمين، وعندما أقول إنه يحل مشكلة مرورية لا أعني أنه يحل مشكلة الازدحام بل ينظم دخول المركبات في الطرقات، فكما قال الوكيل المساعد لشؤون المرور اللواء عبدالله المهنا إن هناك نحو مليون و950 ألف مركبة تسير في شوارع الكويت وأن شوارعنا لا تستوعب حتى نصف هذا العدد، وفي تصريح آخر للمهنا ذكر أن رفع سقف الراتب للحصول على الرخصة سيقضي على ظاهرة السيارات المتهالكة التي تسير في الطرقات، مشيرا في أول مؤتمر صحافي له بعد القرار إلى أنه تم ضبط أكثر من 32 ألف سيارة متهالكة وغير مطابقة للمواصفات.

هذا القرار الجديد لوزير الداخلية الشيخ محمد الخالد سيحل جزءا من المشكلة، ولكن هناك أجزاء كثيرة سيصعب حلها خارج هذا القرار الجديد، وهي أولا من حصل على رخصة قيادة بعد أن تلاعب بإذن العمل بالاتفاق مع كفيله، وهذا التلاعب سبب في انتشار وافدين يحملون رخص قيادة وهم لا تنطبق عليهم شروط القرار القديم ولا القرار الجديد، ويجب فعلا أن يتم ربط الرخصة بمدة سريان الإقامة وألا يتم تجديدها إلا بعد أن يقدم إذن عمل جديد يوضح راتبه أو يوضح طبيعة عمله، فإذا كان مطابقا يحصل على رخصته آليا، وإذا كان غير مطابق تسحب منه، وأنا على يقين بأن هنالك ما لا يقل عن 100 آلاف شخص حصلوا على رخص القيادة بطرق التحايل على القانون ولا أقول إنهم مزورون ولكنهم استطاعوا وعبر ثغرات في القرار القديم من التحايل على بعض فقراته والحصول بالتالي على رخصة القيادة.

على الدولة ككل الآن أن تطبق القانون كاملا والأهم أن تشجع على ثقافة النقل الجماعي، والأهم أن تفرض رقابة على التاكسيات الجوالة عبر تثبيت تعرفة الأجرة، أعني أن الحل لا يأتي بين يوم وليلة ولكن تشجيع النقل الجماعي مسؤولية يجب على الداخلية أن تقوم بالترويج لها، الأهم هنا وحتى يكون تطبيق القرار كاملا وشاملا وحقيقيا أن يتم تغليظ العقوبة على كل من يقود مركبة دون الحصول على رخصة قيادة وأن يتم التشدد على هذا الأمر.

م36

a.alsalleh@yahoo.com
عبد الهادي الصالح

رحل آخر الجيران القدماء

إنه أبو علي، العم الحاج حسين محمد علي الوزان، نعم الجار في ذلك الزمن الجميل، التواد والتعاون وكأن الأمهات أخوات كل منها تشيل اختها في الولادة والنفاس وحتى الرضاعة إذا جف الثدي أو كانت مشغولة ببقشة غسيل البحر، أو روحة الى الدكتور (الطبيب)، وهكذا الآباء رجال الجيران قلب واحد على بعضهم في المؤازرة في الشدة، ومشاركة في الرخاء.. مازلنا نحن أبناؤهم نحتفظ بذكريات اللعب والشقاوة بجانب الدراسة والتنافس فيها.

عشنا في كنف هذه الجيرة الحلوة في منطقة واو (الدسمة): بومحمد الشحيتاوي، بوخليل السلمان، بو علي مقصيد، وكان آخرهم بو علي الوزان، الذي انتقل الى رحمة الله الأسبوع الماضي، رحمهم الله جميعا.

ولكل بيت منهم معزة وعلاقة طيبة، توارثناها عنهم نحن الأبناء عندما نتلاقى مع بعد مسافات منازلنا التي تناثرت في مناطق الكويت المختلفة.

بيت العم بو علي الوزان له خصوصية انه لصيق ببيتنا ـ ومازلنا كذلك ـ أو كما كان يقال الطوفة على الطوفة، تلخص حياته ابنته اختي أم أيوب (الاستاذة سارة) بقولها:

«كلمات لا استطيع من خلالها ان أوفي حق انسان عزيز علي قلبي وهو أبي ـ رحمه الله وأدخله فسيح جناته ـ منذ الصغر وأنا أرى والدي مثالا وقدوة تربوية ناجحة تعلمنا منه الكفاح والتواضع وتعلم المسؤولية والإخلاص والحكمة وحب القراءة والثقافة والسفر في حياته وحقق لنا حاجاتنا وشارك المرحومة في التربية وأخذ أدوارا في تحمل المسؤولية وما كانت الدنيا همه، كافح بإخلاص وهو يتيم وعمره 9 سنوات، ضحى منذ صغره لمساعدة الآخرين وخاصة إخوانه الأيتام ووالدته، كان مثالا في البر للوالدين، تعلمنا الكثير من القيم والأخلاق من خلال تربيته لنا، كان مثالا وقدوة إيجابية في كل شيء وحافظ على تاريخ العائلة بجمع معلومات عنها ورسم شجرة العائلة بخط يده رحمه الله رحمة واسعة ووالدتي ووالديكم والمؤمنين والمؤمنات، شكرا أخوي بومحمد ونعم الجار أطال الله في عمرك ويحفظ لك حبايبك يا رب.. أم أيوب».

ويحفظكم ربي جميعا، والقراء كذلك، ويرحم أمواتنا جميعا.

يا سادة يا كرام

almeshar@hotmail.com
@almeshariq8
عبدالمحسن محمد المشاري

متى أكون وكيلاً مساعداً؟

تلك الأمنية التي أتمناه ويتمناه أغلبية من المجتمع الكويتي في تلك الآونة لا للتميز العلمي بل للتميز المادي.

بالأمس عندما كنا في مقتبل العمر نجاهد ونثابر من أجل اعتلاء المناصب وهذا ليس من أجل تجميع الثروة بل من أجل التحصيل العلمي والعملي، واليوم أصبحت تلك المناصب ونخص كل من اعتلى درجة وكيل مساعد وما فوق اعتلوا من أجل تجميع الثروة وقبل أن نخوض في تيمة قضيتنا وجب علينا التنويه بأن سطورنا تشمل الكثيرين وليس الكل «فإذا خليت خربت».

حبكة مسرحيتنا الهزلية مع العلم بأنها في الماضي كانت هادفة ومع تغير الأزمنة أصبح المضمون هزليا وفقد أهدافه، بالأمس كانت حكومتنا تمتلك في كل وزارة وكيلا لها ووكيلين مساعدين له أما اليوم بالعصا السحرية ولإرضاء أجندات معينة فأصبح لكل مواطن وكيل مساعد مع وقف التنفيذ وتلك هي المعضلة التي نسلط الضوء عليها من خلال سطورنا.

قد يسأل البعض ما اشكالية تلك المناصب؟ وقد يسأل الآخرون ما المعضلة؟ المشكلة تكمن فيما تحصد تلك المناصب من أموال تقوم على إهدار ميزانية الوزارة ومن ثم إهدار المال العام للدولة، فإذا أخذنا مثالا في بحور إهدار المال العام نجد من أن ينصب «الوكيل المساعد» تبدأ فاتورة ثروته مع بدأ الاجتماعات من خلال كم اللجان التي تعقد وتكون حصيلتها مماثلة لما يقوم به موظف من خلال أداء واجبه الوظيفي، ولكن الموظف لا يتحصل إلا على راتبه، أما الوكيل المساعد وما شابه فتتجاوز مكافآته آلالاف الدنانير، مع العلم أن ما ينصب لها اللجان ما هو إلا عمل إداري يدرج من العمل الوظيفي أي لا يستحق عليه مكافأة ولا لجان، (بس شنو نقول غير: شكوه الله).

أصبحت القضية لا تقتصر فقط على الوكلاء المساعدين بل أصبح الأغلبية يقومون بتشكيل فريق من الموظفين وينصبون الوكيل رئيسهم لعمل لجان واجتماعات على مواضيع ليست بحاجة لتلك الاحتفالية بل المضحك أن تلك اللجان تقوم أثناء الدوام الرسمي وهذا مخالف للقانون وبالرغم من كل مخالفاته وعدم الحاجة لها يصرف لهم مكافآت مالية وتكون الحصيلة خللا في الميزانية الوزارة، ذلك أصبح واقعنا وتلك هي الهزلية بأن وزاراتنا ما هي إلا لجان واجتماعات من أجل تجميع الثروات للبعض من نصب ومن اتبع ومن يريد أن يترزق «آه يا القهر عليج يا كويت».

القضية لا تخص الديوان المحاسبة لأن ذلك الجهاز يعمل ويرصد كل تلك الأخطاء ويرفع تقريره لمن ينادي بمحاربة الفساد، ومن ينادي بالمحاربة هو من نخصه في قضيتنا فهم من نصبوا وافتعلوا تلك المناصب لتلك الشخوص لا لتطوير الدولة بل لتزيد الأرصدة المالية لهم والنتيجة هدر في ميزانية الدولة وانحدار في المستوى الوظيفي والنهاية فقدنا المثل والقيم التي تربينا عليها وخلا مستقبلنا من القدوة التي نقتدي بها وتصبح أمانينا منحصرة في أن نقول: متى أكون وكيلا مساعدا؟